المستخلص

في ظل الزيادة المتنامية في عمليات التجارة الدولية، ظهرت الحاجة الجادة لإيجاد قواعد تساعد في إتمام القيام بعمليات المبادلة التجارية الدولية بما يضمن قيام الطرفين بالوفاء بالتزاماتهما ، وعلى ذلك برز للمتعاملين في مجال التجارة الدولية الاعتماد المستندي، نتيجة الدور الذي يؤديه في عقد وتسوية المعاملات التجارية الدولية وما يحققه للمتعاملين به من ضمانات نتيجة تدخل طرف ثالث غير البائع والمشتري الا وهي المصارف فما تقوم به المصارف من دور هام في الحياة الاقتصادية ، وتمويل المشاريع الاستثمارية وإنماء الاقتصاد الوطني إذ تقوم بمنح الائتمان الذي يطلق عليه اصطلاحاً بالتسهيلات الائتمانية ، حيث يعد الاعتماد المستندي أحد صورها غير المباشرة ، الا أنه قد تتعرض المصارف بصدد ممارسة دورها في منح الائتمان المصرفي لمخاطر ائتمانية عديدة بحجم تسهيلاتها الائتمانية كمخاطر تقلبات سعر الفائدة أو حدوث خسائر نتيجة عدم قيام العميل بسداد قيمة الاعتماد عند حلول الأجل، إذ يعدّ ذلك، أيا كان السبب أمراً وارداً واحتمالا قائما ، وبالتالي ضعف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته . إنّ تدخل التكنلوجيا في العمليات المصرفية واعتماد بعض المصارف وبشكل كبير ومباشر على تقنيات المعلومات والاتصالات المتطورة في إدارة أعمالها وتيسير أمور عملائها ، لذلك كان من الطبيعي أن تتعرض هذه المصارف إلى مخاطر القرصنة الالكترونية ، إذ تعد مسألة المحافظة على السرية المصرفية من أهم الأمور التي شغلت بال المتعاملين مع هذه المصارف ، وتحديدا في مجال الاعتماد المستندي . وتجدر الإشارة إلى أنّ ما يقوم به المصرف من تحري واستعلام عن الجدارة الائتمانية وقدرة العميل عند فتح الاعتماد، إذ أنها في النهاية تعتمد على تقديرات وتوقعات قد تصيب وقد تخطئ بدرجات واحتمالات مختلفة، ولا شك في أن تحقق تلك المخاطر من شأنه أن يؤدى إلى عدم استرداد المصرف للائتمان المصرفي كليا أو جزئيا. وبالرغم من تعدد المخاطر الا ان النظم القانونية في كل دول العالم على اختلافها سعت إلى حماية الائتمان المصرفي من خلال الضمان الشخصي كالكفالة، وهناك

الضـــمانات العينية ويمثلها رهن المنقول بكافة أنواعه من جهة، وكذلك الضـــمانة العقارية من جهة أخرى. ولكن بالرغم من ذلك قد لايستطيع المصرف استرداد قيمة الاعتماد بسـبب عدم كفاية حماية الضـمانات للائتمان المصـرفي . ففي حال امتناع العميل عن السداد وعند قيام المصرف بالتنفيذ على الضمانات الممنوحة فقد يصطدم المصـــرف بإجراءات تنفيذ طويلة ومعقدة ، ونتيجة لذلك، تتغير الظروف التي فتح المصـرف على أسـاسـها الاعتماد والتي تؤدي حتما إلى إنقاص قيمة الضـمان هذا إن سلمت الضمانة في ذاتها ، وبالتالي يتعرض المصرف إلى ضياع أمواله .